الإرث الحضاري العثماني: دراسة نقدية في مرجعيات السياسة التركية

الباحث : لخضر موساوي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

المقال عبارة عن دراسة تحليلية نقدية لأحد أهم موروثات الثقافة السياسية التركية ألا وهو الإرث الحضاري العثماني(*) *. هذا الإرث، الذي شكل نقطة ارتكاز محورية للفكر السياسي التركي خلال مسيرة بناء الدولة التركية، خضع خلال فترات زمنية غير متباعدة لعدة عمليات فكرية نقدية أطرها وحكمها مفهوم القطيعة الابستمولوجية. فمن السياسة التركية المؤسسة على مرجعيات الفكر الكمالي العلماني المبني على القطيعة مع الإرث الحضاري الإسلامي إلى السياسة التركية المؤسسة على مرجعيات الفكر الاردوغاني ممثلا في حزب العدالة والتنمية الهادف الى إعادة إحياء الإرث الحضاري الإسلامي والقطيعة مع العلمانية، جاءت هذه الدراسة لتبين موقع الإرث الحضاري العثماني بين مرجعيات السياسة التركية ومعنى القطيعة مع التراث في الفكر السياسي التركي.

الكلمات المفتاحية: العثمانية الجديدة، مرجعيات السياسة التركية، الاتاتوركية، الإسلام والعلمانية في تركيا.

المقدمـة

شهد التاريخ السياسي المعاصر لتركيا عدة أحداث مهمة كانت بمثابة فواصل تاريخية أثرت في مسار السياسة التركية. حيث شكل إلغاء الخلافة المقترن ببروز الإيديولوجية الاتاتوركية المرتكزة على التوجه العلماني من جهة، وتسيد حزب العدالة والتنمية، المرتكز على إحياء التراث الحضاري الإسلامي، للمشهد السياسي من جهة أخرى، فاصلتين تاريخيتين مهمتين في حياة الدولة التركية، بل أكثر من ذلك شكلا، بلغة الابستيمولوجيا (Epistémologie)، قطيعة مع الأنساق الفكرية السابقة التي كانت تحكم السلوك السياسي التركي.

فإذا كان إلغاء الخلافة العثمانية وتمكن **مصطفى كمال أتاتورك** من السلطة مثل فاصلة تاريخية قسمت تاريخ تركيا في بدايات القرن العشرين إلى "ما قبل" و"ما بعد" إلغاء الخلافة، فان حصول حزب العدالة والتنمية بقيادة

* المقصود بالإرث الحضاري العثماني كل ما ورثه الأتراك عن أسلافهم من حضارة، وهذا الإرث هو نتاج تراكم حضاري وثقافي يشمل المعارف والعلوم، القيم والنظم، الصناعات والفنون..الخ. ومعني الإرث الذي يهمنا في هذا المقال هو "التراث الإسلامي".

اردوغان على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية سنة 2002 مثل فاصلة أخرى قسمت تاريخ تركيا في بدايات القرن الحادي والعشرين إلى "ما قبل" و"ما بعد" وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا.

لكن يبقى التساؤل قائم حول المقولات والمبادئ التي ارتكز عليها النسق الفكري لكل من الكمالية وحزب العدالة والتنمية والتي شكلت مرجعيات في مسار السياسة التركية ؟ وكيف أن هذه المقولات كانت نتاج مقاربتين أو قراءتين متباينتين للتراث الحضاري العثماني ؟.

أولا: الاتاتوركية والقطيعة مع الإرث الحضاري العثماني

شكلت الاتاتوركية "نسقا" فكريا بني مقولاته على نقد التراث الحضاري الإسلامي نقدا لاذعا وصل إلى حد إحداث قطيعة مع هذا التراث ورفضه. اذ أصبح التراث الإسلامي في مفهوم الاتاتوركية تراثا تجاوزه الزمن، بل أكثر من ذلك أصبح سببا للضعف والتمزق الذي عرفته السياسة التركية في عهد السلطنات، مما يستوجب هدمه هدما كليا قبل أي محاولة للبناء.

1. مفهوم الاتاتوركية:

يعبر مفهوم الاتاتوركية عن المشروع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي ارسي قواعده مؤسس الجمهورية التركية **مصطفي كمال أتاتورك** عقب سقوط الخلافة. إذ مع انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918 بهزيمة ألمانيا وتركيا، احتلت اسطنبول من قبل انجلترا وحلفائها واضطرب الأمن في بلاد الأناضول واستولى اليونان على منطقة "أزمير". وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة اختير مصطفى كمال ليكون المنقذ وحقق انتصارات عدة حتى خلع عليه لقب "الغازي"(1) [1] حيث انتصر على اليونانيين وأخذت شعبيته في التوسع بعد أن رفض الخضوع للمحتل الأجنبي فأقام في أنقرة حكومة مستقلة معارضة للسلطنة التي كانت محمية من قبل الانجليز في اسطنبول .

اكتسب **مصطفى كمال اتاتورك** احترام الأتراك بعد أن قاد حرب التحرير آو الاستقلال منذ 1919 ضد الانجليز والفرنسيين واليونانيين(2) [2]، وابتهج له العالم الإسلامي قبل أن ينقلب عليه بعد أن الغي السلطنة وأقام أول حكومة جمهورية علمانية ويرأسها سنة 1924، حيث اعتبره المسلمون قد انخلع رداء الإسلام عنه وانقلب إلى وحش كاسر ضد الشعب التركي طاعنا إياه في عقيدته(3) [3]. إلا انه بقي في عين الأتراك المنقذ والبطل و"الاتاتورك" بمعنى أب الأتراك ليتحول إلى رجل دولة وصاحب رؤية وإيديولوجية يعبر عنها بالكمالية أو الاتاتوركية.

---

[1]- ه.س ارمسترونج، الذئب الأغبر: مصطفى كمال ص 160 كتاب الكتروني arabicivilization2.blogspot.com

[2]- ه.س ارمسترونج، الذئب الأغبر: مصطفى كمال ص 178 كتاب الكتروني arabicivilization2.blogspot.com

[3]- مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2004، ص 34

إذ لم يكتف كمال أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية بل اضطلع بإرساء إيديولوجية كمالية لها، التصقت به وباسم جماعته الذين آزروه في مهمته التاريخية(4) [4]. وبقيت هذه الإيديولوجية متمكنة في الحكومات والنظم السياسية التي تعاقبت على الحياة السياسية التركية، و سر تمكنها يكمن في قوة مبادئها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية(5) [5] :

- الفكرة الجمهورية.
- الفكرة القومية .
- الفكرة الشعبية.
- الفكرة الدولتية.
- الثورية.
- العلمانية.

هذه المبادئ الستة شكلت نقاط ارتكاز للعقيدة الاتاتوركية في إحداث القطيعة مع الإرث الحضاري الإسلامي. حيث تعرضت تركيا خلال تلك الفترة التي أعقبت إلغاء الخلافة إلى عمليات تغيير جذرية عرفتها مختلف نواحي الحياة في تركيا، كان عنوانها الكبير تجسيد مبادئ الكمالية.

2. القطيعة مع الإرث الحضاري العثماني: القطيعة بمعنى الرفض

بعد إعلان سقوط الخلافة وتأسيس الجمهورية تبنت النخبة الحاكمة في تركيا ممثلة في حزب الشعب الجمهوري توجها أحاديا نحو الغرب مبني على حركة تغريب راديكالية لمختلف نواح الحياة والقطيعة التامة بين كل ما هو تقليدي ورجعي. فرأى مؤسس تركيا أن الإسلام يمثل عقبة أساسية أمام التقدم، وان أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله(6) [6] في يد الحركات والشعب بل لابد أن تتم السيطرة عليه من قبل الدولة.

كان هم كمال أتاتورك الأول أن "يكمل الهدم قبل أن يشرع في البناء، كي يطهر تركيا من أدران الماضي الفاسد تماما، لقد مزق الكيان السياسي للدولة بأكمله وحول المملكة إلى جمهورية وفصل الدين عن الدولة ...وأزال كل اثر للإمبراطورية العثمانية.. وصار عليه الآن أن يغير عقول الشعب بأسره، أفكارهم القديمة وعاداتهم وأزيائهم، وأساليب حياتهم، وأدق الدقائق التي تربطهم بنشأتهم الشرقية وماضيهم، وكانت هذه المهمة أصعب .. أو على حد تعبيره: لقد قهرت العدو، وقهرت الدولة، فهل استطيع أن اقهر الشعب؟ "(7). [7]

---

[4]- سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2012، ص106

[5]- رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999 ص87

[6]- على حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، لبنان، 2009، ص 125.

[7]- ه.س ارمسترونج، الذئب الأغبر: مصطفى كمال، مرجع سابق، ص213

إن هذه الخطوات الثورية التي خطاها كمال أتاتورك كانت تغذيها نزعة التغريب والتحول نحو أوروبا التي بدأت تتبلور في أذهان بعض الفاعلين والمفكرين في أواخر عمر الخلافة العثمانية على شكل دعوات للإصلاح والاستفادة من الحضارة الغربية وعلومها. غير أن كمال أتاتورك نظر إلى أوروبا على أنها النموذج مضمونا وشكلا وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الغربية نهجا رسميا للدولة، لكن مغادرة تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالنسبة له مغادرتها الإسلام(8) [8]، بمعنى القطيعة مع التراث الإسلامي ورفضه لأنه "ظل عاملا هداما في الماضي، وانه قد جني على تركيا جناية كبيرة"(9).[9]

وعمليا بدأ تجسيد المبادئ الستة التي ارتكزت عليها "العقيدة الاتاتوركية"، حيث تخلى الأتراك الجمهوريون حتى عن اسمهم السابق "العثماني" ليس لمصلحة اسم جديد فقط "تركيا"، وإنما لمصلحة مشروع اجتماعي وثقافي ونشأة سياسية دولتية جديدة أيضا(10) ،[10] ترتكز على الأسس الآتية:

- الأساس الجمهوري الذي يقتضي التحديث السياسي المبني على إلغاء السلطنة، أي تغيير النظام السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري. حيث طرد السلطان وحطمت المؤسسات السياسية والدينية التي كانت ترتكز عليها الإمبراطورية العثمانية واستبدلت بمؤسسات دستورية ترتكز عليها الجمهورية.
- الأساس القومي الذي يقتضي استبدال الرابط الديني الذي كان يجمع المسلمين في عهد الإمبراطورية بالربط الوطني القوي التركي في عهد الجمهورية،
- الفكرة الشعبية، والتي كان معناها ضرب نفوذ الارستقراطية السلطانية ممثلة في الملاك ورجال الدين ونبذ الامتيازات الطبقية والمساواة امام القانون.
- الفكرة الدولتية، والتي تقتضى حضور الدولة بمؤسساتها في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بحيث تصبح أداة تدخل مركزية في علمنة وتحديث تركيا.
- الفكرة الثورية، تعني الثورة على كل ما هو قديم من أفكار ومؤسسات وأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة لا تتماشى وطموحات المجتمع التركي نحو الحداثة.
- العلمانية، والتي عنيت في السياق التركي سيطرة الدولة على المجال الديني وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين بل تدخل الدولة في تنظيم الشؤون الدينية للمجتمع.

فكان من نتائج تطبيق هذه المبادئ الاتاتوركية ما يلي:

- إلغاء الزوايا وغلق المساجد مع إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف وتعليق المحاكم الدينية وإلغاء القوانين الإسلامية وحل محلها قانون مدني مقتبس من القانون السويسري(11).[11]
- بدأ في تغيير عقلية الشعب بكاملها وتحطيم تصوراته القديمة وتغيير عاداته ولباسه وأخلاقه
- استبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية

---

[8]- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، ط 1، بيروت 1998، ص26

[9]-أبو الحسن ندوي، الصراع بين الفكرة الدينية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، ص54 نقلا عن www.abulhasanalinadwi.org

[10]- عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية -التغيير، المركز العربي للأبحاث والسياسات، ط1، بيروت، 2012، ص40

[11]- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 103

باختصار فان الاتاتوركية او مصطفى كمال أتاتورك قد"انتصر على الشعب حقا، فقد جعل الدولة علمانية، ليس الإسلام دينها الرسمي، .. وقرر أن الدين قضية شخصية..ومنع التعليم الديني..و..قد حطم الأساس الديني وغير وجهة نظر الشعب التركي والحكومة التركية"(12)[12].

ظن كمال أتاتورك أن إقصاء العنصر الإسلامي والعربي من الحياة التركية هو مسار حتمي للدخول في عالم الحداثة الأوربية وان كان قد نجح في ذلك، فان الكمالية، كإيديولوجية تحكمت في السياسة التركية لعدة عقود وتبنت القطيعة مع التراث الإسلامي وأدارت ظهرها للعام الإسلامي وقضاياه (*)(الاعتراف بإسرائيل كأهم قضية تشغل العالم الإسلامي) لم تصمد في ظل الإخفاقات التي منيت بها هذه السياسة المؤسسة على هذه الإيديولوجية على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي وحتى الأمني، مما جعل مبادئها موضع تساؤل وانتقاد من قبل الفكر السياسي خاصة والشعب التركي عامة.

ولعلى احد أهم أسباب إخفاق الإيديولوجية الاتاتوركية هي تبنيها مقاربة ترتكز على معنى قاصر لمفهوم القطيعة مع مكون مركزي في الثقافة التركية ألا وهو التراث الإسلامي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تبنيها لبعض الأبعاد الثانوية للحداثة الأوروبية، متجاهلة الأبعاد المركزية في هذه الحداثة، كفتح المجال السياسي والاقتصادي والحريات والتحكم في التقنية..الخ.

فبدأت عيوب إستراتجية الدولة الاتاتوركية في الظهور عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية، إذ خسر حزب الشعب الجمهوري موقعه باعتباره "النواة المركزية للدولة"، وتبوأت أحزاب أخرى المشهد السياسي التركي بعد عمليات التغيير المرحلية التي عرفتها الساحة السياسية التركية منذ عقد الخمسينيات، لتأتي انتخابات عام 2002 لتشكل تحولا جذريا في السياسة التركية مع سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم في تركيا.

ثانيا: الاردوغانية والعودة إلى الإرث الحضاري الإسلامي

عاشت تركيا مراحل تعرضت خلالها إلى عمليات التجريد من عناصر الثقافة الإسلامية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، كما صبغت الدولة بصبغة علمانية وقومية واضحة، أين أرست الاتاتوركية المبدأ العلماني ركيزة رسمية للدولة واتخذت من الثقافة الأوروبية نموذجا مس حتى السلوكيات الاجتماعية ، ونتيجة لذلك فقد برزت عدة أحزاب ذات توجه إسلامي عارضت الاتاتوركية كإيديولوجية مغلقة غير قابلة لإعادة القراءة والتقييم، وعملت على التأسيس لمفهوم جديد للعلمانية التركية لا يغفل البعد الحضاري الإسلامي للهوية التركية.

1. مفهوم الاردوغانية:

الاردوغانية، كمفهوم مجازي ينسب إلى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، يعبر عن مجموعة من التصورات والمبادئ التي تبنتها الأحزاب المحافظة ذات التوجه الإسلامي والهادفة إلى استعادة مجد تركيا

[12]- أبو الحسن ندوي، مرجع سابق، ص59.

الإمبراطورية العثمانية. فهي توليف "ينطوي على محاولة استعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية، ولا سيما منها الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي..وإعادة ربط تركيا "العثمانية الجديدة" بحاضنتها التاريخية (13) [13]، بعد مسار التغيير الذي طرأ على ميراثها التاريخي(14) [14] الذي كانت الدولة العثمانية المصدر الأهم له.

الاردوغانية كنسق فكري، لم يكتمل بعد، بني على نقد السياسات التركية المبنية على الايدولوجيا الاتاتوركية واستغلى قصورها في تاطير الحياة اليومية في بلد أخذت تتسارع فيه وتيرة العمران في ظل تراكم واشتداد أزمة البحث عن الهوية والاستقطاب الاجتماعي الناتج عن سياسة اقتصادية ليبرالية متوحشة(15)[15] لم يستطع الشعب التركي التكيف معها فراح يبحث عن بدائل، فوجدها في حزب العدالة والتنمية الذي منحه اصواته في الانتخابات البرلمانية لعام 2002 ومن ثم قيادة الحكومة والرئاسة التركية.

فقدمت الاردوغانية ممثلة في حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقته الأولى في صورة حزب ديمقراطي محافظ ، ذو مرجعية دينية جعل من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفا له أولوية في السياسة الخارجية التركية، فكان حزبا ذو توجه ليبرالي في الاقتصاد وتوجه محافظ في قضايا المجتمع، بل مثل هوية إسلامية نخبوية إصلاحية تحاول أن تقدم اجتهادا إسلاميا في فهم الدستور والبرلمانية والمشاركة وتحديد سلطة الحاكم وحيز الانتماء الوطني(16) [16]، حتى أصبح الإسلام السياسي والديمقراطية الغربية في نظر زعماء الحزب خيارين غير متناقضين يشكلان مرتكزان هامان في السياسة التركية في ظل الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية.

ركز حزب العدالة والتنمية على الوعي التاريخي وتمثل الهوية الإسلامية للشعب التركي كوريث لحضارة عظيمة كانت إلى عهد قريب قطب الرحى في الساحة الدولية، وانتقد الإيديولوجية الاتاتوركية التي غيبت المجد التاريخي لهذا الشعب وأرادت أن يكون معزولا عنه وصنيع حضارة غير حضارته، اذ "في حال ما استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي مع تحقيق استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة اكبر..من اجل ان تتحول الى قوة تستطيع ان تحقق نقلة نوعية" (17) [17] في سياساتها الداخلية والخارجية.

كما رسم حزب العدالة والتنمية إستراتجية "تركيا الجديدة" لعام 2023 تؤسس لجمهورية جديدة تتحقق فيها تطلعات الشعب التركي في النمو الاقتصادي و الممارسة السياسة والحريات، وذلك من خلال إجراء تغييرات جذرية تتماشى والواقع السياسي الجديد الذي تعرفه تركيا. كاعتماد دستور جديد يوازن بين سلطات الحكومة والرئيس والتوجه نحو إقرار نظام رئاسي، يكرس مكانة تركيا الجديدة.

---

[13]- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2010،ص15

[14]- احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثليجي و طارق عبد الجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، لبنان، 2010، ص88

[15]- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2010، ص51

[16]- - سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص72

[17]- احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 29

2. الاردوغانية والقطيعة مع الاتاتوركية: القطيعة بمعنى التجاوز

انطلقت التجربة التركية الحديثة في بدايات القرن الماضي في التعامل مع الإرث الحضاري العثماني من وجهة نظر علمانية غربية ، فكان من نتائجها أن أقحمت القوى العلمانية المتصلبة نفسها ومجتمعاتها في صدامات كانت في غنى عنها ولم تنجح فيها، لأنها حاولت أن تسير بالنهضة التركية سير المقلد الأعمى(18)[18]، فوقعت هذه التجربة النهضوية في صدامات مع تيارات محافظة وأحزاب تبنت التوجه الإسلامي واحتضنت مطالب المجتمع التركي.

فكان التحول الأكبر في عهد حزب العدالة والتنمية الذي احدث قطيعة مع المفهوم التقليدي للعلمانية فتجاوزها ولم يلغها بل أعطى لها مفهوما خاصا، بحيث بني عمله السياسي على خلفية تاريخية وثقافية وسياسية ممهدة ومساعدة في إحداث تلاؤم بين الثقافة الديمقراطية والثقافة الإسلامية، بين المجتمع الديني والمجتمع المدني، بين العلمانية والدين، علما أن لا إسلامية واحدة في تاريخ العالم الإسلامي ولا علمانية واحدة في تاريخ العالم الغربي (19) [19] ، وهكذا تم سهر العلمانية في النسق الفكري للعثمانية الجديدة.

كما أن الاردوغانية لم تلغ الاتاتوركية أو العقيدة الكمالية بل طمحت إلى تجديدها بأسلوب هادئ وعقلاني جدا، على أساس أن الكمالية قد تحتوي على جوانب مشرقة يمكن أن تعد عناصر ارتكاز ثابتة في سياسة تركيا المستقبلية، فالكمالية بالمفهوم الأول لأتاتورك لم تعد صالحة اليوم وان اردغان اجتهد في ضخ مضامين جديدة للكمالية (20) [20] ورأى فيها أنها ساعدت – كمعارضة- على ترسيخ المناخ الديمقراطي في تركيا.

حيث قدم حزب العدالة والتنمية نموذجا استراتجيا يتصف بما يلي[21]:

- استعمال جدي للسياق الديمقراطي
- إرادة عمل لا بصفة (تركيا) قوة غربية فحسب، بل أيضا بصفتها قوة شرقية
- ممارسة اكبر للسيادة الوطنية بدعم من الشعب.
- استقلالية عمل اكبر مع عدم التشبث غير المأمون بأي قوة عظمى في تنفيذ سياستها
- احتواء المشاكل الداخلية الشائكة كالمشكلة الكردية
- حل اكبر تحد يواجه العالم الاسمي اليوم وهو إدارة وإدماج الإسلام سياسيا.

إن القراءة المتأنية لصفات هذا النموذج الاستراتيجي الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية، تجعلنا نقول أن الاردوغانية كإيديولوجية عملت على استعراض القوة اللينة لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية، وهي تسعى إلى تحقيق العظمة والنفوذ

---

[18]-محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت 2013 ، ص15

[19]- سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 77

[20]- المرجع نفسه، ص 118

[21]- المرجع نفسه، ص 865

التركيين في الساسة الخارجية (22) [22] عكس الاتاتوركية التي انغلقت على نفسها وارتكنت إلى مبدأ "السلام في الداخل يعني السلام في الخارج.

الخاتمة:

لقد أثبتت التواريخ المعاصرة أن تركيا لاستطيع أن تنفصل عن الإرث الحضاري الإسلامي الذي اعتمده العثمانيون لعدة قرون. وان كانت الإيديولوجية الاتاتوركية التي تبنت النظام العلماني والقطيعة مع التراث الإسلامي قد نجحت ولفترة معينة في تغريب وعلمنة الحياة التركية، إلا أنها لم تصمد أمام عودة العثمانية الجديدة ممثلة في حزب العدالة والتنمية الذي استثمر في إخفاقات الاتاوركية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وطرح نموذجا استراتجيا وفها جديدا للعلمانية ، بحيث احتوى العلمانية الاتاتوركية ولم يلغها وزاوج بين الثقافة الإسلامية ومحاسن الثقافة الغربية منتهجا مبدأ الإصلاح الأفقي لا العمودي، عبر إحداث تغييرات في البني الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال المدارس والجامعات والنقابات والتي سرعان ما تحولت إلى المناداة بتغيير قوانين وحتى الدستور.

الهوامش:

[22]- عمر تشيبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2008، نقلا عن الموقع http://carnegie-mec.org

الإرث الحضاري العثماني:

دراسة نقدية في مرجعيات السياسة التركية

بقلم : لخضر موساوي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

ملخص:

المقال عبارة عن دراسة تحليلية نقدية لأحد أهم موروثات الثقافة السياسية التركية ألا وهو الإرث الحضاري العثماني(*). هذا الإرث، الذي شكل نقطة ارتكاز محورية للفكر السياسي التركي عبر المسار التاريخي لبناء الدولة التركية، خضع خلال فترات زمنية غير متباعدة لعدة عمليات فكرية نقدية أطرها وحكمها مفهوم "القطيعة الابستمولوجية". فمن السياسة التركية المؤسسة على مرجعيات الفكر الكمالي (الاتاتوركي) العلماني المبني على القطيعة مع الإرث الحضاري الإسلامي إلى السياسة التركية المؤسسة على مرجعيات الفكر الاردوغاني (العثمانية الجديدة) ممثلا في حزب العدالة والتنمية الهادف الى إعادة إحياء الإرث الحضاري الإسلامي والقطيعة مع العلمانية، جاءت هذه الدراسة لتبين موقع الإرث الحضاري العثماني(الاسلامي) بين مرجعيات السياسة التركية وكيف ساهمت نقد هذا التراث او"القطيعة" معه ونقد النقد "اعادة احياء هذا التراث" في تاسيس مرجعيات اخرى للفكر السياسي التركي.

الكلمات المفتاحية: العثمانية الجديدة، مرجعيات السياسة التركية، الاتاتوركية، الإسلام والعلمانية في تركيا.

المقدمـة

شهد التاريخ السياسي المعاصر لتركيا عدة أحداث مهمة كانت بمثابة فواصل تاريخية أثرت في مسار السياسة التركية. حيث شكل إلغاء الخلافة سنة 1923 المقترن ببروز الإيديولوجية الاتاتوركية المرتكزة على التوجه العلماني من جهة، وتسيد حزب العدالة والتنمية، المرتكز على إحياء التراث الحضاري الإسلامي، للمشهد السياسي سنة 2002 من جهة أخرى، فاصلتين تاريخيتين مهمتين في حياة الدولة التركية، بل أكثر من ذلك شكلا، بلغة الابستيمولوجيا (Epistémologie)، قطيعة مع الأنساق الفكرية السابقة التي كانت تحكم السلوك السياسي التركي.

فإذا كان إلغاء الخلافة العثمانية وتمكن **مصطفى كمال أتاتورك** من السلطة مثل فاصلة تاريخية قسمت تاريخ تركيا في بدايات القرن العشرين إلى "ما قبل" و"ما بعد" إلغاء الخلافة، فان حصول حزب العدالة والتنمية بقيادة **اردوغان** على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية سنة 2002 مثل فاصلة أخرى قسمت تاريخ تركيا في بدايات القرن الحادي والعشرين إلى "ما قبل" و"ما بعد" وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا.

لكن يبقى التساؤل قائم حول المقولات والمبادئ التي ارتكز عليها النسق الفكري لكل من الاتاتوركية (الكمالية) وحزب العدالة والتنمية (الاردوغانية) والتي شكلت مرجعيات للسياسة التركية والفكر السياسي التركي؟ وكيف أن هذه المقولات كانت نتاج مقاربتين أو قراءتين متباينتين، الاولى اعتمدت النقد المفضي للقطيعة مع التراث والثانية اعتمدت نقد النقد المفضي الى احياء التراث الحضاري الاسلامي العثماني ؟.

أولا: الاتاتوركية والقطيعة مع الإرث الحضاري العثماني

شكلت الاتاتوركية "نسقا" فكريا بني مقولاته على نقد التراث الحضاري الإسلامي نقدا لاذعا وصل إلى حد إحداث قطيعة مع هذا التراث ورفضه. اذ أصبح التراث الإسلامي في مفهوم الاتاتوركية تراثا تجاوزه الزمن، بل أكثر من ذلك أصبح سببا للضعف والتمزق الذي عرفته السياسة التركية في عهد السلطنات، مما يستوجب هدمه هدما كليا قبل أي محاولة للبناء.

3. مفهوم الاتاتوركية:

يعبر مفهوم الاتاتوركية عن المشروع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي ارسي قواعده مؤسس الجمهورية التركية **مصطفي كمال أتاتورك** عقب سقوط الخلافة. إذ مع انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918 بهزيمة ألمانيا وتركيا، احتلت اسطنبول من قبل انجلترا وحلفائها واضطرب الأمن في بلاد الأناضول واستولى اليونان على منطقة "أزمير". وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة اختير مصطفى كمال ليكون المنقذ وحقق انتصارات عدة حتى خلع عليه لقب "الغازي"(1) حيث انتصر على اليونانيين وأخذت شعبيته في التوسع بعد أن رفض الخضوع للمحتل الأجنبي فأقام في أنقرة حكومة مستقلة معارضة للسلطنة التي كانت محمية من قبل الانجليز في اسطنبول .

اكتسب **مصطفى كمال اتاتورك** احترام الأتراك بعد أن قاد حرب التحرير آو الاستقلال منذ 1919 ضد الانجليز والفرنسيين واليونانيين(2)، وابتهج له العالم الإسلامي قبل أن ينقلب عليه بعد أن الغي السلطنة وأقام أول حكومة جمهورية علمانية ويرأسها سنة 1924، حيث اعتبره المسلمون قد انخلع رداء الإسلام عنه وانقلب إلى وحش كاسر ضد الشعب التركي طاعنا إياه في عقيدته(3). إلا انه بقي في عين الأتراك المنقذ والبطل و"الاتاتورك" بمعنى أب الأتراك ليتحول إلى رجل دولة وصاحب رؤية وإيديولوجية يعبر عنها بالكمالية أو الاتاتوركية.

إذ لم يكتف كمال أتاتورك بتأسيس الجمهورية التركية بل اضطلع بإرساء إيديولوجية كمالية لها، التصقت به وباسم جماعته الذين آزروه في مهمته التاريخية(4). وبقيت هذه الإيديولوجية متمكنة في الحكومات والنظم السياسية التي تعاقبت على الحياة السياسية التركية، و سر تمكنها يكمن في قوة مبادئها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية(5):

- الفكرة الجمهورية.
- الفكرة القومية .
- الفكرة الشعبية.
- الفكرة الدولتية.
- الثورية.
- العلمانية.

هذه المبادئ الستة شكلت نقاط ارتكاز للعقيدة الاتاتوركية في إحداث القطيعة مع الإرث الحضاري الإسلامي. حيث تعرضت تركيا خلال تلك الفترة التي أعقبت إلغاء الخلافة إلى عمليات تغيير جذرية عرفتها مختلف نواحي الحياة في تركيا، كان عنوانها الكبير تجسيد مبادئ الكمالية.

4. القطيعة مع الإرث الحضاري العثماني: القطيعة بمعنى الرفض

بعد إعلان سقوط الخلافة وتأسيس الجمهورية تبنت النخبة الحاكمة في تركيا ممثلة في حزب الشعب الجمهوري توجها أحاديا نحو الغرب مبني على حركة تغريب راديكالية لمختلف نواح الحياة والقطيعة التامة بين كل ما هو تقليدي ورجعي. فرأى مؤسس تركيا أن الإسلام يمثل عقبة أساسية أمام التقدم، وان أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله(6) في يد الحركات والشعب بل لابد أن تتم السيطرة عليه من قبل الدولة.

كان هم كمال أتاتورك الأول أن "يكمل الهدم قبل أن يشرع في البناء، كي يطهر تركيا من أدران الماضي الفاسد تماما، لقد مزق الكيان السياسي للدولة بأكمله وحول المملكة إلى جمهورية وفصل الدين عن الدولة ...وأزال كل اثر للإمبراطورية العثمانية.. وصار عليه الآن أن يغير عقول الشعب بأسره، أفكارهم القديمة وعاداتهم وأزيائهم، وأساليب حياتهم، وأدق الدقائق التي تربطهم بنشأتهم الشرقية وماضيهم، وكانت هذه المهمة أصعب .. أو على حد تعبيره: لقد قهرت العدو، وقهرت الدولة، فهل استطيع أن اقهر الشعب؟ "(7).

إن هذه الخطوات الثورية التي خطاها كمال أتاتورك كانت تغذيها نزعة التغريب والتحول نحو أوروبا التي بدأت تتبلور في أذهان بعض الفاعلين والمفكرين في أواخر عمر الخلافة العثمانية على شكل دعوات للإصلاح والاستفادة من الحضارة الغربية وعلومها. غير أن كمال أتاتورك نظر إلى أوروبا على أنها النموذج مضمونا وشكلا وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الغربية نهجا رسميا للدولة، لكن مغادرة تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالنسبة له مغادرتها الإسلام(8) ، بمعنى القطيعة مع التراث الإسلامي ورفضه لأنه "ظل عاملا هداما في الماضي، وانه قد جني على تركيا جناية كبيرة"(9).

وعمليا بدأ تجسيد المبادئ الستة التي ارتكزت عليها "العقيدة الاتاتوركية"، حيث تخلى الأتراك الجمهوريون حتى عن اسمهم السابق "العثماني" ليس لمصلحة اسم جديد فقط "تركيا"، وإنما لمصلحة مشروع اجتماعي وثقافي ونشأة سياسية دولتية جديدة أيضا(10)، يرتكز على الأسس الآتية:

- الأساس الجمهوري الذي يقتضي التحديث السياسي المبني على إلغاء السلطنة، أي تغيير النظام السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري. حيث طرد السلطان وحطمت المؤسسات السياسية والدينية التي كانت ترتكز عليها الإمبراطورية العثمانية واستبدلت بمؤسسات دستورية ترتكز عليها الجمهورية.
- الأساس القومي الذي يقتضي استبدال الرابط الديني الذي كان يجمع المسلمين في عهد الإمبراطورية بالربط الوطني القوي التركي في عهد الجمهورية،
- الفكرة الشعبية، والتي كان معناها ضرب نفوذ الارستقراطية السلطانية ممثلة في الملاك ورجال الدين ونبذ الامتيازات الطبقية والمساواة امام القانون.
- الفكرة الدولتية، والتي تقتضى حضور الدولة بمؤسساتها في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بحيث تصبح أداة تدخل مركزية في علمنة وتحديث تركيا.
- الفكرة الثورية، تعني الثورة على كل ما هو قديم من أفكار ومؤسسات وأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة لا تتماشى وطموحات المجتمع التركي نحو الحداثة.
- العلمانية، والتي عنيت في السياق التركي سيطرة الدولة على المجال الديني وليس مجرد الفصل بين الدولة والدين بل تدخل الدولة في تنظيم الشؤون الدينية للمجتمع.

فكان من نتائج تطبيق هذه المبادئ الاتاتوركية ما يلي:

- إلغاء الزوايا وغلق المساجد مع إلغاء وزارة الشريعة والأوقاف وتعليق المحاكم الدينية وإلغاء القوانين الإسلامية وحل محلها قانون مدني مقتبس من القانون السويسري(11).
- بدأ في تغيير عقلية الشعب بكاملها وتحطيم تصوراته القديمة وتغيير عاداته ولباسه وأخلاقه
- استبدل الحروف العربية بالحروف اللاتينية

باختصار فان الاتاتوركية او مصطفى كمال أتاتورك قد"انتصر على الشعب حقا، فقد جعل الدولة علمانية، ليس الإسلام دينها الرسمي، .. وقرر أن الدين قضية شخصية..ومنع التعليم الديني..و..قد حطم الأساس الديني وغير وجهة نظر الشعب التركي والحكومة التركية"(12).

ظن كمال أتاتورك أن إقصاء العنصر الإسلامي والعربي من الحياة التركية هو مسار حتمي للدخول في عالم الحداثة الأوربية وان كان قد نجح في ذلك، فان الكمالية، كإيديولوجية تحكمت في السياسة التركية لعدة عقود وتبنت القطيعة مع التراث الإسلامي وأدارت ظهرها للعام الإسلامي وقضاياه (**) لم تصمد في ظل الإخفاقات التي منيت بها هذه السياسة المؤسسة على هذه الإيديولوجية على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي وحتى الأمني، مما جعل مبادئها موضع تساؤل وانتقاد من قبل الفكر السياسي خاصة والشعب التركي عامة.

ولعلى احد أهم أسباب إخفاق الإيديولوجية الاتاتوركية هي تبنيها مقاربة ترتكز على معنى قاصر لمفهوم القطيعة مع مكون مركزي في الثقافة التركية ألا وهو التراث الإسلامي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تبنيها

لبعض الأبعاد الثانوية للحداثة الأوروبية، متجاهلة الأبعاد المركزية في هذه الحداثة، كفتح المجال السياسي والاقتصادي والحريات والتحكم في التقنية..الخ.

فبدأت عيوب إستراتجية الدولة الاتاتوركية في الظهور عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية، إذ خسر حزب الشعب الجمهوري موقعه باعتباره "النواة المركزية للدولة"، وتبوأت أحزاب أخرى المشهد السياسي التركي بعد عمليات التغيير المرحلية التي عرفتها الساحة السياسية التركية منذ عقد الخمسينيات، لتأتي انتخابات عام 2002 لتشكل تحولا جذريا في السياسة التركية مع سيطرة حزب العدالة والتنمية على الحكم في تركيا.

ثانيا: الاردوغانية والعودة إلى الإرث الحضاري الإسلامي

عاشت تركيا مراحل تعرضت خلالها إلى عمليات التجريد من عناصر الثقافة الإسلامية على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، كما صبغت الدولة بصبغة علمانية وقومية واضحة، أين أرست الاتاتوركية المبدأ العلماني ركيزة رسمية للدولة واتخذت من الثقافة الأوروبية نموذجا مس حتى السلوكيات الاجتماعية ، ونتيجة لذلك فقد برزت عدة أحزاب ذات توجه إسلامي عارضت الاتاتوركية كإيديولوجية مغلقة غير قابلة لإعادة القراءة والتقييم، وعملت على التأسيس لمفهوم جديد للعلمانية التركية لا يغفل البعد الحضاري الإسلامي للهوية التركية.

3. مفهوم الاردوغانية:

الاردوغانية، كمفهوم مجازي ينسب إلى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، يعبر عن مجموعة من التصورات والمبادئ التي تبنتها الأحزاب المحافظة ذات التوجه الإسلامي والهادفة إلى استعادة مجد تركيا الإمبراطورية العثمانية. فهي توليف "ينطوي على محاولة استعادة الرصيد الجيوسياسي للتجربة العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات الحقبة الكمالية، ولا سيما منها الانعزالية والقطيعة مع الموروث الإسلامي..وإعادة ربط تركيا "العثمانية الجديدة" بحاضنتها التاريخية (13)، بعد مسار التغيير الذي طرأ على ميراثها التاريخي(14) [23] الذي كانت الدولة العثمانية المصدر الأهم له.

الاردوغانية كنسق فكري، لم يكتمل بعد، بني على نقد السياسات التركية المبنية على الايدولوجيا الاتاتوركية واستغلى قصورها في تاطير الحياة اليومية في بلد أخذت تتسارع فيه وتيرة العمران في ظل تراكم واشتداد أزمة البحث عن الهوية والاستقطاب الاجتماعي الناتج عن سياسة اقتصادية ليبرالية متوحشة(15)[24] لم يستطع الشعب التركي التكيف معها فراح يبحث عن بدائل، فوجدها في حزب العدالة والتنمية الذي منحه اصواته في الانتخابات البرلمانية لعام 2002 ومن ثم قيادة الحكومة والرئاسة التركية.

[23] - احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثليجي و طارق عبد الجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، لبنان، 2010، ص88

[24] - ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2010، ص51

فقدمت الاردوغانية ممثلة في حزب العدالة والتنمية منذ انطلاقته الأولى في صورة حزب ديمقراطي محافظ ، ذو مرجعية دينية جعل من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفا له أولوية في السياسة الخارجية التركية، فكان حزبا ذو توجه ليبرالي في الاقتصاد وتوجه محافظ في قضايا المجتمع، بل مثل هوية إسلامية نخبوية إصلاحية تحاول أن تقدم اجتهادا إسلاميا في فهم الدستور والبرلمانية والمشاركة وتحديد سلطة الحاكم وحيز الانتماء الوطني(16) [25]، حتى أصبح الإسلام السياسي والديمقراطية الغربية في نظر زعماء الحزب خيارين غير متناقضين يشكلان مرتكزان هامان في السياسة التركية في ظل الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية.

ركز حزب العدالة والتنمية على الوعي التاريخي وتمثل الهوية الإسلامية للشعب التركي كوريث لحضارة عظيمة كانت إلى عهد قريب قطب الرحى في الساحة الدولية، وانتقد الإيديولوجية الاتاتوركية التي غيبت المجد التاريخي لهذا الشعب وأرادت أن يكون معزولا عنه وصنيع حضارة غير حضارته، اذ "في حال ما استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي مع تحقيق استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة اكبر..من اجل ان تتحول الى قوة تستطيع ان تحقق نقلة نوعية" (17) [26] في سياساتها الداخلية والخارجية.

كما رسم حزب العدالة والتنمية إستراتجية "تركيا الجديدة" لعام 2023 تؤسس لجمهورية جديدة تتحقق فيها تطلعات الشعب التركي في النمو الاقتصادي و الممارسة السياسة والحريات، وذلك من خلال إجراء تغييرات جذرية تتماشى والواقع السياسي الجديد الذي تعرفه تركيا. كاعتماد دستور جديد يوازن بين سلطات الحكومة والرئيس والتوجه نحو إقرار نظام رئاسي، يكرس مكانة تركيا الجديدة.

4. الاردوغانية والقطيعة مع الاتاتوركية: القطيعة بمعنى التجاوز

انطلقت التجربة التركية الحديثة في بدايات القرن الماضي في التعامل مع الإرث الحضاري العثماني من وجهة نظر علمانية غربية ، فكان من نتائجها أن أقحمت القوى العلمانية المتصلبة نفسها ومجتمعاتها في صدامات كانت في غنى عنها ولم تنجح فيها، لأنها حاولت أن تسير بالنهضة التركية سير المقلد الأعمى(18)[27]، فوقعت هذه التجربة النهضوية في صدامات مع تيارات محافظة وأحزاب تبنت التوجه الإسلامي واحتضنت مطالب المجتمع التركي.

فكان التحول الأكبر في عهد حزب العدالة والتنمية الذي احدث قطيعة مع المفهوم التقليدي للعلمانية فتجاوزها ولم يلغها بل أعطى لها مفهوما خاصا، بحيث بني عمله السياسي على خلفية تاريخية وثقافية وسياسية ممهدة ومساعدة في إحداث تلاؤم بين الثقافة الديمقراطية والثقافة الإسلامية، بين المجتمع الديني والمجتمع المدني،

---

[25] - - سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص72

[26] - احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص 29

[27] -محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت 2013 ، ص15

بين العلمانية والدين، علما أن لا إسلامية واحدة في تاريخ العالم الإسلامي ولا علمانية واحدة في تاريخ العالم الغربي (19) [28] ، وهكذا تم سهر العلمانية في النسق الفكري للعثمانية الجديدة.

كما أن الاردوغانية لم تلغ الاتاتوركية أو العقيدة الكمالية بل طمحت إلى تجديدها بأسلوب هادئ وعقلاني جدا، على أساس أن الكمالية قد تحتوي على جوانب مشرقة يمكن أن تعد عناصر ارتكاز ثابتة في سياسة تركيا المستقبلية، فالكمالية بالمفهوم الأول لأتاتورك لم تعد صالحة اليوم وان اردغان اجتهد في ضخ مضامين جديدة للكمالية (20) [29] ورأى فيها أنها ساعدت – كمعارضة- على ترسيخ المناخ الديمقراطي في تركيا.

حيث قدم حزب العدالة والتنمية نموذجا استراتجيا يتصف بما يلي[30]:

- استعمال جدي للسياق الديمقراطي
- إرادة عمل لا بصفة (تركيا) قوة غربية فحسب، بل أيضا بصفتها قوة شرقية
- ممارسة اكبر للسيادة الوطنية بدعم من الشعب.
- استقلالية عمل اكبر مع عدم التشبث غير المأمون بأي قوة عظمى في تنفيذ سياستها
- احتواء المشاكل الداخلية الشائكة كالمشكلة الكردية
- حل اكبر تحد يواجه العالم الاسمي اليوم وهو إدارة وإدماج الإسلام سياسيا.

إن القراءة المتأنية لصفات هذا النموذج الاستراتيجي الذي يقدمه حزب العدالة والتنمية، تجعلنا نقول أن الاردوغانية كإيديولوجية عملت على استعراض القوة اللينة لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة اقتصادية رأسمالية، وهي تسعى إلى تحقيق العظمة والنفوذ التركيين في الساسة الخارجية (22) [31] عكس الاتاتوركية التي انغلقت على نفسها وارتكنت إلى مبدأ "السلام في الداخل يعني السلام في الخارج.

الخاتمة:

لقد أثبتت التواريخ المعاصرة أن تركيا لاستطيع أن تنفصل عن الإرث الحضاري الإسلامي الذي اعتمده العثمانيون لعدة قرون. وان كانت الإيديولوجية الاتاتوركية التي تبنت النظام العلماني والقطيعة مع التراث الإسلامي قد نجحت ولفترة معينة في تغريب وعلمنة الحياة التركية، إلا أنها لم تصمد أمام عودة العثمانية الجديدة ممثلة في حزب العدالة والتنمية الذي استثمر في إخفاقات الاتاوركية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وطرح نموذجا استراتجيا وفها جديدا للعلمانية ، بحيث احتوى العلمانية الاتاتوركية ولم يلغها وزاوج بين الثقافة الإسلامية ومحاسن الثقافة الغربية منتهجا مبدأ الإصلاح الأفقي لا العمودي، عبر إحداث

[28] - سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 77
[29] - المرجع نفسه، ص 118
[30] - المرجع نفسه، ص 865
[31] - عمر تشيبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2008، نقلا عن الموقع http://carnegie-mec.org

تغييرات في البني الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال المدارس والجامعات والنقابات والتي سرعان ما تحولت إلى المناداة بتغيير قوانين وحتى الدستور.

الهوامش:

(*) المقصود بالإرث الحضاري العثماني كل ما ورثه الأتراك عن أسلافهم من حضارة، وهذا الإرث هو نتاج تراكم حضاري وثقافي يشمل المعارف والعلوم، القيم والنظم، الصناعات والفنون..الخ. ومعني الإرث الذي يهمنا في هذا المقال هو "التراث الإسلامي".

1. ه.س ارمسترونج، الذئب الأغبر: مصطفى كمال، ص 160 كتاب الكتروني arabicivilization2.blogspot.com
2. المرجع نفسه، ص 178
3. مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2004، ص 34
4. سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت 2012، ص106
5. رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999 ص87
6. على حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، لبنان، 2009، ص 125.
7. ه.س ارمسترونج، الذئب الأغبر: مصطفى كمال، مرجع سابق، ص213
8. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، ط 1، بيروت 1998، ص26
9. أبو الحسن ندوي، الصراع بين الفكرة الدينية والفكرة الغربية في الأقطار الإسلامية، ص54 نقلا عن www.abulhasanalinadwi.org
10. عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية -التغيير، المركز العربي للأبحاث والسياسات، ط1، بيروت، 2012، ص40
11. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص 103
12. أبو الحسن ندوي، مرجع سابق، ص59.

(**) الاعتراف بإسرائيل كأهم قضية شغلت العالم الإسلامي

13. احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر الثليجي و طارق عبد الجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، بيروت، لبنان، 2010، ص88
14. ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2010، ص51
15. سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص72
16. احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص 29
17. محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا الى التقدم، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، بيروت 2013 ، ص15
18. سمير العطية وآخرون، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 77
19. المرجع نفسه، ص 118
20. المرجع نفسه، ص 865

21. عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2008، نقلا عن الموقع http://carnegie-mec.org